مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٦٢**

الأربعاء، ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون	(توغو)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	باكستان	السيد مسعود خان
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد شين بو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1332646 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن للمرة الخامسة بشأن الحالة في ليبيا منذ إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، في شباط/فبراير ٢٠١١.

عندما أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا إلى المحكمة، قرر أن يكون ذلك من أجل السلام والأمن. لقد عايشنا جميعا التطورات في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي. ورغم التقدم الهام الذي أحرز فيما يخص المضي قدما على طريق الديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، لا تزال العديد من التحديات قائمة. كان يعتزم المجلس عندما أحال الحالة في ليبيا ليس فقط ضمان مساءلة مرتكبي الجرائم، ولكن أيضا تحقيق سلام دائم للشعب الليبي. ولذلك، يجب على المجلس الاستمرار في مساعدة ليبيا خلال الأوقات الصعبة التي تمر منها. ولن يسود السلام والعدالة إلا من خلال جهودنا المنسقة المشتركة.

بعد الطعون التي قدمتها الحكومة الليبية في مقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي طبقا لنظام روما الأساسي، جرى تعليق التحقيقات المتعلقة بالقضيتين. وقد تقدمت قضية القذافي لتصل إلى مرحلة يتعين فيها على الدائرة البت في دفوعات جميع الأطراف. إننا نتوقع أن تقوم الدائرة بذلك في المستقبل القريب. خلال الأسبوع الماضي فقط، قدم مكتبي رده على طعن ليبيا بشأن مقبولية قضية السنوسي. ومن الجدير بالثناء استخدام ليبيا لحقوقها التي يمنحها إياها نظام روما الأساسي من خلال الإجراءات القضائية. وتظهر ليبيا من خلال قيامها بذلك، تفهمها الكامل للفرق بين الولاية السياسية للمجلس، والولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، حتى في الحالات التي أحال المجلس فيها الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والأكثر أهمية، مشاركة ليبيا في تطوير القانون. بغض النظر عن النتيجة، فإن إجراءات المقبولية الجارية في المحكمة الجنائية الدولية ستضع معايير لسنوات قادمة بشأن كيفية تفاعل المحكمة والدول مع بعضها البعض بخصوص المحاكمات الوطنية. كما ينص على ذلك النظام الأساسي، يجب على الدولة التي تسعى إلى استصدار حكم بعدم المقبولية فيما يخص قضايا معروضة على المحكمة الجنائية الدولية، أن تقنع القضاة بأنها تحقق حقا وتلاحق قضائيا نفس الأشخاص، على نفس الأفعال التي يحقق فيها مكتب المدعية العامة. ذلك هو القانون، ولن يكون أي شيء أقل من ذلك كافيا. ويمكن لليبيا، عن طريق القيام بمحاكمات قضائية منصفة وعادلة وشفافة لجميع الجناة المزعومين، مع مواصلة احترام الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وضع مثال دائم للدول الأخرى.

ونظرا للجرائم الواسعة النطاق التي ارتكبت في ليبيا، والتحديات التي تواجه الحكومة الليبية الجديدة، لا تزال ولاية المحكمة الجنائية الدولية ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب

في ليبيا. ولذلك يواصل مكتبي إجراء التحقيقات في الجرائم التي ارتكبت في ليبيا.

إن مكتبي على علم بالادعاءات التي تفيد عن ارتكاب مسؤولي نظام القذافي السابق جرائم خطيرة، ويوجد بعضهم الآن خارج ليبيا. إننا منخرطون حاليا في عملية توثيق أخطر تلك الجرائم، وبصدد توثيق الأنشطة الحالية للمسؤولين الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عنها. ويخطط المكتب لإتخاذ قرار بشأن قضية ثانية في المستقبل القريب، وسوف ينظر في قضايا أخرى بعد ذلك، تبعا لتقدم الحكومة الليبية في تنفيذ استراتيجيتها الشاملة.

ولا يزال يساور مكتبي القلق أيضا جراء مزاعم عن ارتكاب قوات المتمردين لجرائم، بما في ذلك طرد سكان تاورغاء، الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، والاضطهاد المزعوم المستمر للجماعات العرقية التي يعتقد بأن لها علاقة بنظام القذافي وحوادث محددة حتى الآن لم تقدم معلومات بشأنها، مثل الإعدام المزعوم لـ ٥٠ شخصا في فندق المهاري في سرت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والاحتجاز التعسفي المزعوم والتعذيب والقتل وتدمير الممتلكات التي حدثت خلال عمليات قامت بها الحكومة الليبية والميليشيات، في بني وليد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

ويحدد التكامل والتعاون العلاقة بين المحكمة والنظم القضائية الوطنية. وكل منها ضروري لتطبيق العدالة الدولية والمعاقبة على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. قبل كل شيء، كل منها ضروري لضمان أن الملاحقة القضائية لقلة لا تؤدي إلى إفلات الكثيرين من العقاب. ولهذا السبب يواصل مكتبي استكشاف إمكانيات القيام بأنشطة قضائية يعزز بعضها بعضا، مع حكومة ليبيا، من أجل تعزيز التكامل.

التقيت مؤخرا النائب العام الليبي الجديد، السيد عبد القادر جمعة رضوان، ومنسق المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، السيد أحمد الجهاني، اللذين سافرا إلى لاهاي بناء على طلبي، لمناقشة تحقيقاتنا الجارية. وقد ركزت المناقشات البناءة والمثمرة بين مكتبي والوفد الليبي، على التعاون وتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة المكتب الخاصة بالتحقيقات، داخل وخارج ليبيا على حد سواء. وتوضح تلك المناقشات الإيجابية الأولية رغبة مكتبي وحكومة ليبيا في العمل معا بشكل تعاوني فيما يخص تعزيز التحقيقات التي يمكن أن تؤدي إلى اعتقال واستسلام الجناة المزعومين، سواء داخل ليبيا أو خارجها. إنني أخطط للسفر إلى ليبيا قريبا لإجراء المزيد من المناقشات مع أعلى السلطات السياسية.

وأود أن أشدد على أهمية عملنا جميعا مع حكومة ليبيا من أجل وضع استراتيجية شاملة للعدالة. ومكتبي يشجعه أن يرى الخطوات الهامة التي اتخذت في تحويل ليبيا، ومنها أول انتخابات ديمقراطية منذ أكثر من أربعة عقود، وتشكيل حكومة ليبية جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتعيين المدعي العام الجديد.

غير أن علامات التقدم تلك لايمكن أن تحجب التحديات التي تواجهها ليبيا في مواجهة تركة الأعوام الطويلة من الإفلات من العقاب. ويجب ألا تترك ليبيا وحدها في مواجهة ذلك التحدي. ومن نفس المنطلق، يجب أن تعي ليبيا أنه بالتدخل الدولي في ليبيا، في إطار كل التطورات التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فإن ما يحدث مع مرتكبي الجرائم في ليبيا هو صفحة في كتب التاريخ التي تتحدث عن العدالة الدولية، بغض النظر عن مكان إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية. وهذه يجب أن تكون مثالا مشرقا لما يمكننا أن نحققه من خلال الجهود البشرية سعيا إلى العدالة. ويمكن أن تكون تلك المحاكمات بمثابة لحظة نورمبرغ بالنسبة لليبيا، ما يفضي في النهاية إلى إعلاء سيادة القانون واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وحقوق الإنسان للأجيال القادمة.

ومكتبي يتطلع إلى مناقشة المدعي العام رضوان والسلطات الليبية بشأن أفضل السبل للمضي قدما وكيف يمكننا التعاون وتنسيق جهودنا لضمان مساءلة كل الجناة المزعومين.

وأنا، كمدعية عامة، لا يمكنني ولا يجوز لي الخوض في الاعتبارات السياسية، كما أنه لا يمكن البتة التوسع في تفسير المعايير المعتمدة في نظام روما الأساسي. وبالمثل، لا ينبغي للمجلس أو لأعضائه أو لأي دولة السعى للتدخل في العمليات القضائية للمحكمة.

غير أنني أتطلع لمواصلة مناقشاتي مع المجلس بشأن كيفية ضمان أن تسمح متابعتنا المنسقة لحالات الإحالة مثل تلك في ليبيا بجلب مواردنا ومعرفتنا الكبيرة لكفالة أن يسود السلام والعدل في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية، السيدة بنسودة، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها هذا الصباح بشأن عمل مكتبها فيما يتعلق بليبيا. ومن الواضح أن الحالة في ليبيا تدلل على اختلاف دور المحكمة الجنائية الدولية عن دور مجلس الأمن، وإن كان كل منهما يكمل الآخر. فالمجلس قد شدد مرارا وتكرارا على أهمية المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم الأشد خطورة صونا للسلام والأمن الدوليين. واتساقا مع ذلك، طلب المجلس من المحكمة الجنائية الدولية مرتين أن تضطلع بدور مباشر في سياق قرار اتخذ بموجب الفصل السابع: أولا، فيما يتعلق بدارفور، في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، ثانيا، إحالته الحالة الليبية، في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وهو موضوع الإحاطة الإعلامية اليوم.

وفي حين أحرز تقدم لا بأس به، ما زالت ليبيا، كما نعرف، تواجه تحديات معقدة وخطيرة. ومن الأهمية بمكان أن يتم التنسيق والتكامل بين كل جوانب الاستجابة الدولية – البعثة الخاصة للأمم المتحدة ونظام جزاءات المجلس والإجراءات الجنائية الدولية.

في آذار/مارس، وفي القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، جدد المجلس مطالبته للحكومة الليبية بمواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام. ومما يشجعنا أن ليبيا ما فتئت تبدي رغبة قوية في محاكمة أولئك المتهمين بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي، وعندما طعنت ليبيا في مقبولية إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، فقد اتبعت إجراءات نظام روما الأساسي. وإذ ننتظر نتيجة تلك الإجراءات، نود التأكيد على أهمية احترام الحكومة الليبية لقرارات المحكمة بشأن الطعون في المقبولية، أيا ما كانت النتائج.

وتبين الحالة في ليبيا أنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تضطلع بدور كبير في تعزيز سيادة القانون في الدول في مرحلة ما بعد النزاع، وهي تؤدي ذلك الدور فعلا. وإحالة الحالة الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة وضرورية كان على المجلس أن يتخذها. وكما ذكرت البارحة خلال الحوار التفاعلي غير الرسمي، كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية محفزا لجهود ليبيا الخاصة، ليس فيما يخص الشخصين الخاضعين للإجراءات حاليا فحسب، بل وفيما يتعلق بإصلاح النظام القضائي الليبي أيضا، وهو عنصر بالغ الأهمية في انتقالها إلى الديمقراطية.

إن ضمان احترام سيادة القانون في ليبيا من مسؤولية السلطات الليبية نفسها، وبغض النظر عن نتيجة الطعن الليبي في الاختصاص القضائي، من المهم ألا يغيب عن البال أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يقتصر على أولئك المسؤولين مسؤولية مباشرة عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة. لذلك،

من الأهمية بمكان أن تضمن ليبيا إحقاق العدالة بالنسبة للجناة الآخرين والجرائم الأخرى.

ويتعين على ليبيا أن تعمل مع المحكمة لكفالة التحقيق في كل مزاعم الجرائم الدولية الخطيرة، والمحاكمة عليها، حسب الاقتضاء، بغض النظر عما إذا كانت تلك المزاعم تخص أنصار معمر القذافي أو من حملوا السلاح من أجل بناء ليبيا جديدة. ونرحب أيما ترحيب بما ذكرته المدعية العامة هذا الصباح بشأن المبادرات البناءة الأخيرة للمدعية العامة والسلطات الليبية لضمان التكامل والتعاون في مواصلة التحقيقات ضد الجناة، داخل ليبيا وخارجها على السواء، لضمان مساءلتهم جميعا.

والمحكمة شريك أساسي للمجلس. ونعرف جميعا أنه بدون العدالة، من الصعب إرساء سلام دائم وشامل للجميع. والتنسيق الفعال بين المحكمة الجنائية الدولية والمجلس أمر أساسي لضمان أن الجهود المنفصلة للهيئتين، ولكل منهما ولايته المختلفة تماما، سيكون لها أثر مضاعف ومعزز وأنهما قادرتان على العمل معا للمساعدة في وضع حد للإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية الجسيمة.

ولتمكين المحكمة من القيام بعملها بشكل فعال، على المجلس أن يجد طرقا إبداعية لدعمها. ولذلك أهميته الخاصة عندما تكون الولاية القضائية للمحكمة نابعة من قرار للمجلس. والدعم المستمر والفعال من جانب المجلس ضروري لتأكيد أهمية تعاون الدول مع المحكمة. ودعم المجلس مهم لكفالة تحقيق الأهداف المتوخاة من إحالاته، أي إحقاق العدالة وصون السلام والأمن الدوليين.

وعليه، فإننا نؤيد تعاونا موسعا بين المجلس والمحكمة. والحوار التفاعلي غير الرسمي بين أعضاء المجلس والمدعية العامة أمس كان خطوة أولى مفيدة جدا للنظر في كيفية دعم المجلس لعمل المحكمة بمزيد من الفعالية. ونتطلع للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس لمواصلة تطوير ما ينبغي أن تكون علاقة عضوية بين الهيئتين وتطبيق التزام المجلس بالمتابعة الفعالة للحالات التي يحيلها إلى المحكمة.

ختاما، أود القول إننا نتطلع إلى مزيد من المعلومات المحدثة من المدعية العامة، فيما يتعلق بليبيا والحالات الأخرى المنظورة أمام المحكمة.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في الحالة الليبية، المحالة إليها من مجلس الأمن.

ما زال هناك العديد من المهام التي تنتظر ليبيا في عملية بناء الدولة. ولا بد من تحسين الأمن وجمع الأسلحة المتناثرة على نطاق واسع، كما يجب تسريح مجموعات الميليشيات وإعادة إدماجها. ووضع الدستور عملية معقدة وحساسة للغاية.

ومع ذلك، فقد حقق الشعب الليبي تقدما كبيرا وتغلب على عدد من التحديات بالفعل. كما أجريت الانتخابات العامة بنجاح لأول مرة منذ أكثر من أربعة عقود. وشكلت حكومة جديدة، وجرى الاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للثورة بدون قلاقل خطيرة. وبالاستكمال الناجح للانتقال الراهن، ستحقق ليبيا سلاما دائما وديمقراطية مستقرة.

لقد أثارت المدعية العامة أربع قضايا.

أولا، مسألة التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية وليبيا، فحتى تضطلع المحكمة بالولاية التي أناطها بها المجلس بنجاح، فإن التعاون الوثيق بين المحكمة الجنائية الدولية وليبيا له أهمية محورية.

ونحث ليبيا على مواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وزيادة تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

نرحب باستمرار الاتصالات بين مكتب المدعية العامة والحكومة الليبية، فضلا عن جهودهما الجارية بهدف ضمان الحفاظ على مستوى جيد من التعاون بينهما. وينبغي تنظيم تلك الاتصالات على النحو الذي تبينه الزيارة التي قام بها المدعي العام الليبي الجديد إلى المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا.

ثانيا، فيما يتعلق بمقبولية الدعوى ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، فقد أحطنا علما بالطعون التي قدمتها ليبيا أمام المحكمة. ويشكل تعاون ليبيا الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية شرطا أساسيا لتحقيق مقبولية تلك الطعون. ويسرنا أن ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية تواصلان المشاركة البناءة بشأن المسائل المتصلة بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي إعطاء ليبيا فترة زمنية معقولة لتحضير مواد إضافية، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها في هذه المرحلة الانتقالية في أعقاب الصراع. ومع ذلك، فإن القرار النهائي بشأن هذه المسألة ينبغي أن تتخذه الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، بصفتها هيئة مستقلة قضائيا.

ثالثا، فيما يتعلق بالتحقيق الذي يجريه مكتب المدعية العامة، فنحن نقدر الجهود التي يبذلها في التحقيق في ادعاءات الجرائم التي ارتكبها مسؤولون موالون للقذافي خارج ليبيا، علاوة على تلك التي ارتكبتها قوات التمرد. وقد يشرع مكتب المدعية العامة في النظر في قضية ثانية عقب التحقيقات التي يجريها الآن. ونأمل أن تثبت التحقيقات تلك الادعاءات الجنائية، وأن تؤدي إلى تحقيق العدالة لأي من ضحايا تلك الجرائم الخطيرة.

رابعا، فيما يتعلق بقدرة ليبيا على التصدي للجرائم السابقة وتعزيز سيادة القانون، فإننا نقدّر الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وعلى النحو الوارد في القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) فإننا نشجع البعثة على مواصلة دعم الجهود الليبية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وفقا لالتزامات ليبيا القانونية الدولية.

في حال المحكمة الجنائية الدولية، فإنه ينبغي أن تساعد المدعية العامة – في إطار تنفيذ سياسة التكامل الإيجابي – السلطات الليبية في المحاكمات عبر استخدام مختلف الأساليب لتشجيع ليبيا على إجراء المحاكمات محليا، متى كان ذلك ممكنا. وعندئذ يمكن الربط على نحو متبادل بين سياسة التكامل الإيجابي وطعون مقبولية الدعوى التي قدمتها ليبيا. ولا ريب أن صياغة ليبيا واعتمادها في وقت مبكر استراتيجية شاملة للتصدي للجرائم التي ارتكبت في الماضي وإنهاء الإفلات من العقاب، سيؤكدان على أن مبادئ العدالة والمساءلة لا تزال تمثل ركائز أساسية لعملية الانتقال في ليبيا، فضلا عن كفالة تحقيق السلام الدائم.

ختاما، نرحب بتعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية على النحو الذي تبينه طعون المقبولية التي قدمتها ليبيا مؤخرا في ٢ نيسان/أبريل. ونتطلع إلى إجراء تحقيق كامل في جميع الادعاءات المتعلقة بارتكاب الجرائم الخطيرة في ليبيا. ونشجع المدعية العامة على مواصلة جهودها في التحقيقات بالتعاون مع السلطات الليبية. ونشدد على ضرورة أن تعمل الحكومة الليبية على صياغة استراتيجية شاملة للتصدي لتلك الجرائم، علاوة على الإعلان عنها وتنفيذها. وحكومة جمهورية كوريا على استعداد تام لتقديم الدعم القوي لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية. ونرى أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل رصد الحالة في ليبيا التي أشار إليها عن كثب.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية، ولعرض تقريرها الخامس عن التحقيقات في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠(٢٠١١).

نعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم بشعة أثناء الأحداث التي وقعت في ليبيا. ومع ذلك، واستنادا إلى التقرير، فما زال العمل متعثرا في ذلك الصدد. وعلى الرغم

من النداءات بإجراء تحليل قانوني موضوعي لأنشطة جميع الأطراف فيما يتعلق بحالات العنف أثناء الصراع وما بعد الصراع، فلا تزال التحقيقات تركز فقط على المشتبه فيهم من أفراد حاشية الزعيم الليبي السابق. ولا نزال في انتظار إحراز تقدم في هذا المجال فحسب، على الرغم من توفر الإجراءات والأنشطة القانونية. ولم يتحقق أي تقدم ملحوظ في محاكمة المتمردين – بعد مضي عامين تقريبا – على الرغم من وجود حالات أفراد ارتكبوا تلك الجرائم الوحشية أثناء الاشتباكات المسلحة. وهذه الحقائق معروفة جيدا.

تفيد التقارير – للأسف – أن العنف لا يزال مستمرا في ليبيا اليوم في حالة ما بعد الصراع، في ضوء المشاكل المتعلقة بأداء جهاز الدولة وسيطرة الحكومة المركزية على البلد بأسره. ونرحب بالدور الرقابي الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد.

أخيرا، هناك مسألة معلقة فيما يتصل بالتحقيق في حالات الخسائر بين المدنيين وتدمير الأهداف المدنية أثناء العمليات التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي. ونقترح أن ترتقي المحكمة الجنائية الدولية بمستوى تحليل المعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق والمنظمات الإنسانية غير الحكومية وغيرها من المصادر الأخرى.

ونؤيد الأساس القانوني لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية عملا بنظام روما الأساسي، بما في ذلك مبدأ التكامل. ولا ريب أنه ليس من واجب المحكمة التحقيق في جميع الجرائم المرتكبة في ليبيا. غير أن السؤال يتمثل في – هذا الصدد – في كيفية تطبيق ذلك المبدأ بصورة فعالة فيما يتعلق بالحالة الليبية المحددة. وعليه، فليس من قبيل المغالاة القول إن لحظة الحقيقة قد حانت بالفعل بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتحقيقات الليبية.

وفي رأينا، فإن آثار الأزمة في ليبيا لا تزال تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق العدالة بطريقة فعالة. وتثير التقارير الواردة من مختلف المصادر، بما في ذلك من هيئات المجتمع المدني، القلق إزاء وجود ثغرات كبيرة في النظام القانوني الليبي. وفي حين أن بعض تلك الثغرات من تركة الماضي، فإن بعضها الآخر يعتبر نتيجة مباشرة للأحداث الأخيرة. وعليه، فإننا نشك كثيرا في أن تكون الظروف في ليبيا مواتية في الوقت الحالي لكفالة إجراءات قانونية عادلة وتتسق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بمحاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

وقد تم الطعن في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في هاتين الحالتين، في حين ستقرر المحكمة الجنائية الدولية في مسألة مقبولية الدعوى المتعلقة بهاتين الحالتين في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الجانب الليبي لم يقدم بعد معلومات مقنعة للمحكمة بشأن التحقيقات الوطنية. ولا نستطيع أن نفهم تماما السبب وراء عدم تمكن ليبيا من تقديم تلك المعلومات على الرغم من مضي بعض الوقت. ونقترح أن تولي المدعية العامة وقضاة المحكمة الجنائية الدولية مزيدا من العناية لهذه الحالة عند النظر فيها.

ويساورنا القلق أيضا إزاء نقص المعلومات عن احتجاز مجموعة من موظفي المحكمة الجنائية الدولية في الزنتان في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهو أمر مثير للقلق الشديد. فتلك الحادثة تشكل خطرا على عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، وتقوض مصداقيتها وأمن موظفيها، علاوة على أن لها تأثيرا سلبيا على التفاعل بين المحكمة والدول.

فيما يتعلق بالحوار التفاعلي الذي أجراه مجلس الأمن مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بالأمس، فإننا نود معرفة ما يلي: فيما يتعلق بالاقتراح الخاص باحتمال اتخاذ خطوات مقبلة من جانب مجلس الأمن بشأن تقديم المساعدة إلى المحكمة الجنائية الدولية في إطار التحقيق في الحالة الليبية، فإننا نرى أنه سيكون من المناسب النظر في تلك الخطوات في ضوء الظروف العملية الملائمة، فضلا عن ولاية المجلس،

واختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، والإطار القانوني الدولي الأساسي. ومن جانبنا، فإننا لا نزال عاجزين عن فهم القيمة المضافة للحوار التفاعلي الذي جرى بالأمس. وعلى أية حال، فإننا لم نتلق أي ردود على أسئلتنا. وحين يتعلق الأمر بعقد اجتماعات كهذه في المستقبل، فسنقيّم مدى ملاءمتها على أساس كل حالة على حدة، وفي ضوء المعلومات الإضافية التي تقدمها المدعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن من رأينا أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ليس الهيئة المناسبة لعقد المناقشات بشأن العدالة الجنائية الدولية، نظرا إلى افتقاره إلى الولاية اللازمة لذلك.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استمعنا بعناية للإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بنسودة.

وبفضل الجهود التي بذلها شعب ليبيا، أحرز تقدم كبير في عملية الانتقال السياسي في البلد. ونأمل أن يعمل شعب ليبيا على تحقيق التماسك الاجتماعي ووحدة الدولة، وأن يواصل المضي قدما بالعملية السياسية والتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في وقت مبكر والاستقرار الاجتماعي وإعادة الإعمار الاقتصادي الوطني. ومطلوب من المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة لحكومة ليبيا وشعبها في جهودهما.

ويظل موقف الصين إزاء قضية المحكمة الجنائية الدولية بدون تغيير. فنحن نؤيد حكومة ليبيا في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وإنشاء نظام قضائي سليم والتحقيق في الجرائم الخطيرة والمعاقبة عليها. كما نأمل أن تضطلع المحكمة الجنائية الدولية، في الأنشطة التي تقوم بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بدور إيجابي في إعادة الإعمار الوطني والانتقال السياسي في ليبيا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة صباح هذا اليوم. ونرحب بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، ونشكرها على بيانها وإحاطتها الإعلامية.

وفي إطار عملية الانتقال السياسي المعقدة التي تمر بها ليبيا في الوقت الحالي، نشيد بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعية العامة للمحكمة في الدعوتين المتعلقتين بسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونثق بأنه إذ تتواصل العملية الانتقالية سيرسخ المزيد من الطابع المؤسسي، الذي سيمكن ليبيا من بناء دولة تضمن حقوق الإنسان وسيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب. ولذلك السبب نرى أن من الأهمية الكبرى بمكان أن تواصل ليبيا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعية العامة للمحكمة. ومن الحيوي أن تتمتع هاتان الهيئتان بالدعم والمساعدة اللازمة من جميع الدول، بما في ذلك الدول التي ليست أطرافا بعد في ميثاق روما الأساسي.

وترى غواتيمالا أن على السلطات الليبية التزاما باحترام الأعمال التي تضطلع بها المحكمة ومكتب المدعية العامة. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من تمكين الهيئتين من العمل بدون عائق أو قيد من أي نوع. ونأمل أن تتحسن الحالة الأمنية في ليبيا وأن تتمكن الحكومة الجديدة من تقديم الدعم الضروري لجميع موظفي المحكمة حتى يتمكنوا من إجراء التحقيقات بصورة مناسبة. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه بالجهود المبذولة لتعيين مركز تنسيق للاتصال مع المحكمة وإجراء مناقشات تهدف إلى تحسين التعاون والتنسيق بين الحكومة ومكتب المدعية العامة.

ونقدر الأعمال التي أنجزها مكتب المدعية العامة حتى الآن، ونعتبر انخراط السلطات الليبية في العملية واهتمامها بها إشارات إيجابية. وننتظر باهتمام حكم المحكمة بشأن كلا الطعنين اللذين قدمتهما حكومة ليبيا في مقبولية الدعوتين المتعلقتين بسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونعتقد أن الحالة ستساعد في تحديد حياد النظام القضائي في ليبيا واستقلاله وقدرته على أداء عمله. ونتيجة لذلك، ستساعد

أيضا في تعزيز الجهاز القضائي، وهو أمر اساسي لتطوير سيادة القانون. وأيا كان حكم المحكمة الجنائية الدولية بشأن مقبولية الدعوتين، فإننا نرى أن على مكتب المدعية العامة أن يتابع بصورة وثيقة وأن يبقى منخرطا في التقدم المحرز والاحكام التي تصدر في كلتا القضيتين. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن من الضروري اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحفظ الأدلة وحماية الشهود أثناء البت في الطعنين في هاتين الدعوتين.

وفضلا عن ذلك، وفي ما يتعلق بالتعاون عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فإن ليبيا ملزمة بالتعاون مع المحكمة ومكتب المدعية العامة. ونشير إلى أن العديد من طلبات المساعدة التي قدمت في ما يتعلق بالحالة في ليبيا لم يستجب لها بعد بصورة مرضية. ولذلك نعتقد أن إمكانيات التعاون بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية لم تستنفد بعد، ليس حينما يتعلق الأمر بليبيا فحسب، بل أيضا حينما يتعلق الأمر بالدول والمنظمات المهتمة الأخرى.

وترى غواتيمالا أن على مجلس الأمن أن يواصل رصد الأحداث والحالات التي أحيلت إلى المحكمة، فضلا عن العقبات التي قد تواجهها المحكمة في الاضطلاع بأعمالها. أما بالنسبة للجرائم الأخرى المرتكبة في ليبيا، فإننا نرى أن من الأهمية البالغة بمكان التحقيق فيها وندعو مكتب المدعية العامة إلى متابعة أعمالها الهامة. ونؤكد مجددا على دعوتنا إلى التحقيق في جميع الانتهاكات المحتملة لحقوق الأنسان والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا، أيا كان مرتكبوها. وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال الجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس التي وقعت خلال النزاع. ونأمل أن تساعد التحقيقات في تلك الجرائم على تحقيق العدالة لضحايا تلك الجرائم. وعلى نحو مماثل ندعو إلى التحقيق في الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز الواقعة خارج نطاق سيطرة الدولة.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا على دعمنا للمحكمة ومكتب المدعية العامة والتزامنا نحوهما، ونامل أن يواصلا القيام بأعمالهما الجيدة في ليبيا.

السيد ماكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر المدعية العامة على تقريرها عن الحالة في ليبيا وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. ولا تزال المملكة المتحدة داعما قويا للمحكمة الجنائية الدولية. ونشكر المدعية العامة ومكتبها على الأعمال التفصيلية الواردة في التقرير.

إن إصلاح قطاع الأمن والعدالة أمرا بالغ الأهمية إذا أريد لليبيا أن تسهل إعادة بناء مؤسسات الدولة والعودة إلى الاستقرار. ونحن، إلى جانب شركائنا الدوليين، سنواصل العمل مع ليبيا لتزويدها بالدعم الذي تحتاج اليه للتصدي للتحديات التي تواجهها.

ونرحب باستمرار بذل الجهود لإجراء التحقيق وبأن يقدم إلى العدالة جميع أعضاء النظام السابق الذين ارتكبوا الاعتداءات وبالدفع قدما بتنفيذ التوصيات المقدمة في آخر قرار لمجلس حقوق الإنسان المتخذ في ٢١ آذار/مارس. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يقدم إلى العدالة جميع من ارتكبوا جرائم. ونناشد السلطات الليبية التخلي عن الخطط الرامية إلى إعفاء الثوار الذين ارتكبوا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقوبة على جرائمهم.

وندعوها إلى إجراء تحقيقات ومحاكمة جميع المتورطين في هذه الانتهاكات. ولا تزال معالجة قضايا الأمن والعدالة الانتقالية هي التحدي المباشر للحكومة الليبية. ونحن نقدم المساعدة لليبيا عن طريق إرسال مستشار لشؤون العدالة للإسهام في مشاريع إصلاح قطاع السجون والعدالة. ونحن مستعدون لتقديم مزيد من المساعدات للجهود التي تقودها ليبيا لبناء مؤسسات أمنية وقضائية قابلة للمساءلة وتتسم بالشفافية ولتحسين الأمن وتعزيز سيادة القانون.

ونؤيد تماما التحقيقات الجارية بشأن الجرائم الجنسانية، مع التركيز بصفة خاصة على من هم خارج ليبيا ومن لهم صلة بالمزاعم المتعلقة بالحالة في طوارغة. ولا يزال لهذه الجهود دور هام في التصدي للإفلات من العقاب وضمان مساءلة من يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن أخطر الجرائم.

ونرحب بمستوى التعاون الذي أبدته الحكومة الليبية مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأوامر إلقاء القبض الصادرة بحق سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. واستمرار تعاون ليبيا مع المحكمة أمر ضروري. ونشير إلى أن هناك الآن طعونا في مقبولية الدعوى قدمتها السلطات الليبية بشأن القضيتين وأن تحقيقات المدعي العام فيهما متوقفة لحين صدور حكم قضاة المحكمة الجنائية الدولية. ونواصل تشجيع المحكمة والحكومة الليبية على العمل معا لمعالجة المسائل الناشئة عن أحداث حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبوجه عام، يسعدنا أن ليبيا والمحكمة تواصلان العمل معا بشكل بناء بشأن المسائل ذات الصلة بإجراءات المحكمة. ومن المهم أن يجري احتجاز كل من عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي وفقا للقانون الدولي وأن يكون بإمكانهما الوصول إلى مستشارين قانونيين وأن تتماشى أي محاكمة يُحتمل عقدها في ليبيا مع الالتزامات الدولية لليبيا في مجال حقوق الإنسان.

وتقوم سلطات المملكة المتحدة بدور في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن من خلال توفير الدعم الكامل للمدعية العامة وفريقها من المحققين، حسبما وعندما تطلب ذلك. ونحن نؤيد المحكمة تأييدا قويا يستند إلى المبادئ وسنستمر في تقديم دعمنا الكامل للمدعية العامة، حسبما وعندما تطلب ذلك.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها الخامس عن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى المعلومات الإضافية التي قدمتها اليوم.

ورواندا تود، بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء مسؤولية الحماية، أن تشدد على أن المجتمع الدولي مسؤول عن حماية المدنيين المستهدفين من قبل حكوماتهم ومن واجبه ضمان تقديم مرتكبي الفظائع الجماعية إلى العدالة. ولذلك، أيدنا القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا ودعونا إلى تحقيق العدالة السريعة للضحايا.

وبخصوص المستقبل، فإنه مما يثلج صدورنا الإنجازات التي حققتها الحكومة الليبية الجديدة في إعادة بناء مؤسساتها بدعم من المجتمع الدولي. ونحن ندرك تماما التحديات الشاقة التي لا يزال البلد يواجهها، بل ونشعر بالقلق إزائها، ولا سيما انتشار الأسلحة والميليشيات الخارجة عن نطاق السيطرة والأنشطة الإرهابية وحالة عدم اليقين السياسي، وكلها أمور تقوض سلطة الدولة لحكومة منتخبة ديمقراطيا. ومع ذلك، نعتقد أن الاتجاه العام إيجابي وأنه ينبغي دعم وتشجيع الحكومة الليبية في جهودها خلال مرحلة ما بعد الصراع والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والمصالحة والانتعاش.

ولتحقيق هذا الهدف، من أهمية بمكان أن يتولى الليبيون أنفسهم العملية القضائية بدعم من المجتمع الدولي. واستنادا إلى خبرتنا المتواضعة، فإننا نعلم أن من المهم حقا أن تأخذ العدالة مجراها على مقربة من الضحايا. وفي هذا الصدد، نحيط علما باستمرار تعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية ونرحب بقرار مكتب المدعية العامة بتأييد عدم مقبولية الدعوى في قضية عبد الله السنوسي على أساس المواد التي قدمتها الحكومة الليبية. ونأمل أيضا أن تنظر المحاكم الليبية في نهاية المطاف في قضية السنوسي، جنبا إلى جنب مع قضية سيف الإسلام القذافي.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي بوجه عام إلى ضمان تقديم من تبقى من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك من يعيشون في الخارج، إلى القضاء الليبي.

ومن المهم في هذا الصدد أن يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة لتحسين قدرة ليبيا على التعامل مع جرائم الماضي وتعزيز سيادة القانون. ونعتقد أيضا أن نظام الجزاءات في ليبيا أمر بالغ الأهمية في بناء السلام المستدام هناك. وخلال العامين الماضيين، أسهمت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والتي أتولى رئاستها حاليا، في منح أمل جديد لليبيين في أعقاب الصراع.

أود الآن أن أتكلم بعبارات أعم عن دور المحكمة الجنائية الدولية وأهمية وجود نظام حقيقي للعدالة الجنائية الدولية. فرواندا تؤمن دائما بأن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون في صميم مهمة مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أن وجود نظام قوي للعدالة الجنائية الدولية، والذي يجب أن يكون مكملا للولايات القضائية الوطنية، أمر ضروري لإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم ولتعزيز المصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع. غير أنه لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون هذه العدالة مستقلة عن التدخل السياسي ومتمسكة بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وغني عن البيان أن رواندا، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى الأعضاء الأمم المتحدة، لا تعتقد أن المحكمة كانت على مستوى تلك التطلعات. والواقع أن المحكمة تتبع أساليب انتقائية للتحقيق مع مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة ومحاكمتهم، حيث أنها لم تحاكم مرتكبي جرائم مماثلة ارتكبت في أجزاء أخرى من العالم دون عقاب. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر في مناسبات عديدة، من الصعب أن نفهم كيف يمكن تحقيق المساواة أمام القضاء إذا كان بوسع مجلس الأمن إحالة قضايا إلى المحكمة في حين يملك الأعضاء الدائمون في المجلس سلطة تقديرية لمنع أي ملاحقة قضائية لمواطنيهم أو حلفائهم.

وفي هذا الصدد، فقد أعرب الموقعون على نظام روما الأساسي حتى عن قلقهم مؤخرا بشأن المحكمة. وأود أن أشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة الخميس، ٢ أيار/مايو، ٢٠١٣، والموجهة من الوفد الكيني إلى مجلس الأمن، والتي تتضمن حجة مقنعة ضد أساليب عمل مكتب المدعية العامة بشأن القضايا الكينية. كما أشار إلى ذلك قاض استقال مؤخرا من المحكمة الجنائية الدولية. لماذا؟ وفي هذا الصدد، تأمل رواندا أن يدرج مجلس الأمن قريبا هذه المسألة التي أثارتها الدول الأعضاء في برنامج عمله، بغية معالجة الشواغل المتزايدة للدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الموقعة على نظام روما الأساسي.

وختاما، أود مرة أخرى أن أدعو المجتمع الدولي إلى دعم السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة والمصالحة من خلال تعزيز النظام القضائي. كما ندعو المجلس ونظام العدالة الدولي الأوسع إلى الانخراط في نقاش جاد بشأن الحالة الراهنة للعدالة الجنائية الدولية، وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إنشاء نظام قضائي مستقل يحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد لوليشكي (المغرب): إسمحوا لي بداية أن أتوجه بدوري بالشكر والتقدير للسيدة فاتو بنسودة على عرضها الشامل لتطورات تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

خرجت ليبيا منذ أكثر من سنتين من غياهب الدكتاتورية والاستبداد إلى عهد بناء الديمقراطية ودولة الحق والقانون. ورحب العالم كله بهذا التحول الإيجابي الذي لم يكن بالأمر الهين، بل على العكس من ذلك شهد هذا البلد الشقيق مخاضا عسيرا تخللته تجاوزات وخروقات لحقوق الإنسان لا تنكرها السلطات الليبية.

أخذت ليبيا الجديدة على عاتقها التزامات وطنية ودولية لمواجهة التحديات التي واكبت الحالة الجديدة، سواء كانت أمنية أو إنسانية أو اقتصادية أو اجتماعية. وكدليل على هذا الالتزام، سعت ليبيا جاهدة إلى معالجة الانتهاكات التي استهدفت المواطنين الليبيين بدون تمييز، وأعطت الأولوية لإصلاح منظومة العدالة بإصدار قوانين تضمن استقلال القضاء

واعتماد قانون العدالة الانتقالية وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية، إلى جانب تطوير ثقافة حقوق الإنسان. وقد أقر الإعلان الدستوري الليبي في هذا الصدد بالدور المركزي لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية، وهذا مكتسب مهم جدا.

كما أكدت السلطات الليبية بأنها لن تحمي الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم لجرائم ضد الإنسانية وأنها لن تسمح بإفلاتهم من العقاب. وأنها بصدد القيام بتحقيق وفعال وجدي وأنها ستعمل على إجراء محاكمة عادلة ونزيهة وفقا للمعايير الدولية. كما تعهدت السلطات الليبية أيضا بتركيز المحاكمات على المسؤولين الكبار عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بينما سيتم التعامل مع الحالات الأخرى في إطار خطة عامة تدخل في إطار العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي. وفي نفس الوقت، أعلنت السلطات الليبية الجديدة باستمرار بدءا بالمجلس الوطني الانتقالي ثم المؤتمر الوطني العام عن استعدادها للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، من أجل ضمان العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، عقدت لقاءات للتشاور والتنسيق بين الطرفين حول أنجع السبل للتعامل مع القضايا المطروحة بما يتوافق مع متطلبات القانونين الوطني والدولي وتزايد حجم هذا التعاون من خلال بعثات التحقيق الموفدة إلى ليبيا.

وما فتئت السلطات الليبية تؤكد التزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، في إطار احترام القوانين الليبية والشرعية الدولية، وأن إصرار ليبيا على محاكمة رموز النظام السابق من خلال قضائها الوطني، لا يتعارض مع استمرار التعاون مع المحكمة بل يرجع لاستيفاء ليبيا لمتطلبات مبدأ المقبولية وفقا لنظام روما الأساسي ولكون هذه المسألة أصبحت جزءا من تاريخها.

ومن هذا المنطلق، نساير التوجه العام الذي أبان عنه هذا المجلس المتمثل في إعطاء الأولوية للقضاء الليبي احتراما لمبدأ التكامل والاختصاص التكميلي للقضاء الدولي علما بأن أولوية القضاء الليبي فيما يخص معالجة الانتهاكات التي طالت المواطنين الليبيين تمليه اعتبارات موضوعية معروفة ومعترف بها.

إننا على يقين من أن ليبيا الجديدة مؤهلة للتجاوب مع طموحات جميع شرائح الشعب الليبي والإسهام في استقرار وأمن وازدهار المنطقة، كما أن ليبيا الجديدة تظل شريكا فعالا داخل اتحاد المغرب العربي لتحقيق الوحدة والاندماج المنشودين في هذه المنطقة، ومواجهة التحديات الخطيرة التي تفرضها الحالة في الساحل والصحراء جراء انتشار الحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية.

وأخيرا، أود أن أعبر من جديد عن دعمنا وتأييدنا الكاملين للحكومة الليبية لإنجاز المهام الموكولة لها في ظروف أمنية دقيقة نعرفها جميعا، كما نهيب بالمجتمع الدولي ممثلا في هذا المجلس، كما ورد كذلك في كلمة السيدة فاتو بنسودة، توفير المساعدات اللازمة لتمكين الحكومة الليبية من مواجهة التحديات التي لا تزال تواجهها، وعلى رأسها مشكل الأمن ونزع السلاح ومراقبة الحدود وإدماج المقاتلين وحل معضلة المهاجرين والنازحين، من خلال نهج يحترم حقوق الإنسان وإنجاز المصالحة الوطنية. كما أعبر عن استعداد المغرب للاستمرار في التعاون مع أشقائنا في ليبيا في ميادين تطوير المؤسسات والقوانين وإرساء عدالة انتقالية حقيقية.

السيد موسييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية وتقديم تقريرها الخامس إلى مجلس الأمن وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن أذربيجان ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لكن وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في مناسبات سابقة، فإن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني على المستوى الدولي، ومكافحة الإفلات

من العقاب على أشد الجرائم خطورة هي مسؤولية المجتمع الدولي ككل.

يبرز التقدم الذي حققته ليبيا، عدم التراجع عن عملية التحول الديمقراطي في البلاد. ونحن نعلم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه البلد. إننا نثني على الحكومة الليبية على تعاونها البناء مع مكتب المدعية العامة ومشاركتها في الإجراءات القضائية الجارية في المحكمة الجنائية الدولية.

كما يشير إلى ذلك التقرير، تكمن قوة نظام روما في إمكانية إرساء مسؤولية مشتركة واتخاذ إجراءات تكميلية بين المحكمة والمؤسسات القضائية الليبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات الليبية إظهار التزامها بضمان إجراء تحقيق فعال وحقيقي وإجراء محاكمات عادلة، بما يتفق مع المعايير الدولية المطلوبة.

ونلاحظ أنه بناء على تقييم مكتب المدعية العامة لدفوعات ليبيا ذات الصلة، أكد مكتب المدعية العامة أن قضية عبد الله السنوسي غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي يجب أن يحاكم على المستوى الوطني. ونحن نتطلع إلى صدور حكم من قضاة الدائرة التمهيدية بشأن استمرار مقبولية القضيتين لدى المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، من الضروري مواصلة حكومة ليبيا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتزويدها بكل المعلومات الضرورية التي قد تحتاجها المحكمة لتقييم طعون المقبولية بشكل سليم.

إننا نحيط علما بالمعلومات المحدثة التي قدمتها المدعية العامة، بشأن الجرائم الجنسانية وبشأن التحقيقات الجارية الأخرى، بما في ذلك فيما يتعلق بأولئك الأفراد الذين يوجدون خارج ليبيا ولا يزالون يشكلون تهديدا أمنيا للحكومة. إن التعاون الوثيق بين السلطات ومكتب المدعية العامة، أمر ضروري في ذلك الصدد.

والحكومة الليبية ملتزمة بوضع استراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب في البلد. ومن المهم الاستمرار في إثبات أن العدالة لا تزال أولوية رئيسية، وكفالة إتاحة الفرصة لجميع ضحايا الجرائم للسعي إلى إيجاد حل في إطار النظام القانوني الوطني.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تشكر المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على عرض تقريرها الخامس عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن إشكالية السلام والعدالة التي كثيرا ما تمت مناقشتهامسألة واجهها المجتمع الدولي مرات عديدة بصورة مشتركة في بعض الأحيان، وفي تعارض في مواقفه في أحيان أخرى. ونرى أن من المشجع جدا أنه قد تم الاعتراف بعدم إمكانية الحفاظ على النموذج القائم على التضاد بين السلام والعدالة، وأنه ينبغي القبول بنموذج جديد يمثل فيه السلام والعدالة هدفين متكاملين. وبدأنا ندرك الآن، سواء بحكم القوانين أو بحكم الأمر الواقع، أن أحكام العفو لاتسهم في تحقيق السلام، بل ترسل في بعض الحالات رسالة خطيرة مفادها أنه يمكن التسامح مع الجرائم الخطيرة.

وعلاوة على ذلك، لم نر الآثار السلبية المتوقعة على جهود السلام في الحالات التي شُرع فيها في عمليات تحقيق العدالة الجنائية. لقد اعتمد الكونغرس في الأرجنتين، في عام ٢٠٠٣، إعلان بطلان – ما يسمى بقوانين الطاعة الواجبة أو الإذعان، التي يمكن تسميتها أيضا بقوانين العفو أو الصفح. وفي عام ٢٠٠٥ قضت المحكمة العليا بالإجماع بأن قوانين العفو تلك – كما هي معروفة للناشطين في مجال حقوق الإنسان – غير دستورية وباطلة ولاغية. ومنذ ذلك الحين أدين – عبر الإجراءات القانونية الواجبة واحترام جميع الضمانات الدستورية والقضائية الوطنية – ٣٧٨ من أعضاء النظام السابق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولا تزال المداولات الشفوية

مستمرة فيما يتعلق بـ ٢٣٢ متهما، في حين وجّهت اتهامات إلى ١ ٠٣٠ فردا من الشخصيات العسكرية والمدنية والدينية.

وقد مكنت هذه الإجراءات القانونية مجتمعنا – عبر عمل رابطة جدات ساحة أيار/مايو فيما يتعلق باختطاف الأطفال بصورة منهجية، على سبيل المثال – من ممارسة حقوقنا في معرفة الحقيقة وتحديد هوية الأطفال المختطفين. واليوم تم العثور على ١٠٧ طفل فضلا عن استرداد هويتهم الأصلية من جملة ٥٠٠ طفل لا يزال يجري البحث عنهم. وأثير هذه المسألة هنا لأن المناقشات بشأنها قادتنا إلى استنتاج مفاده أن العدالة تسهم في تحقيق السلام والمصالحة بصورة مستدامة. وتتيح لنا تجربتنا الأليمة – التي ليست سوى تجربة واحدة من بين آلاف التجارب المؤلمة التي لا تزال تعاني منها البشرية – التأكيد على أنه يمكن تحقيق المصالحة الاجتماعية والسلام المستدام والديمقراطية الحقيقية الفعالة عبر العدالة والحقيقة والتذكر. وأعتذر عن تقديم هذه الشهادة الشخصية، غير أني أرى أن أفضل طريقة للمشاركة في هذه المناقشات أن نكون جزءا منها تماما، وأن ندلي بالشهادات عن الأحداث التي وقعت في بلداننا – ليس لمجرد تذكرها بوصفها رموزا فحسب – بل لكي نبين أيضا كيف يمكننا السعي إلى استجابات تحترم مبادئ الحقيقة والعدالة والسلام، فضلا عن إيجاد تلك الاستجابات في ظل ظروف مختلفة.

وترحب الأرجنتين بتأكيد المدعية العامة على التغلب على القيود في الاتصالات مع الحكومة الليبية، وأن مكتبها قد جدد اتصالاته مع الإدارة الجديدة بعد الانتخابات التي جرت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. ونرحب بالحوار البناء الذي جرى بين مكتب المدعية العامة والوفد الليبي الذي زار لاهاي مؤخرا. ونأمل أن يواصلا استكشاف الفرص لتعزيز التكامل الذي يحدد العلاقة بين المحكمة والدول.

ويتعلق مجال آخر من مجالات التعاون التي ذكرتها المدعية العامة باحتمال أن تكون الهجمات الجوية التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي قد أسفرت عن قتل وإصابة المدنيين. وندعو منظمة حلف شمال الأطلسي – مثلما فعلت المدعية العامة – إلى التعاون الكامل مع السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى التحقيق في الخسائر في الأرواح والإصابات والأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

وفيما يتعلق بالتعاون من جانب جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، فلا تزال الأرجنتين تؤكد مرارا وتكرارا على أن من الأهمية بمكان ألا يقتصر ذلك الأمر على الدولة المعنية أو الدول الأطراف المعنية صراحة، التي ينبثق واجب تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية من نظام روما الأساسي. وتعرب الأرجنتين عن أسفها لأن المجلس لم يحدد بمزيد من الوضوح بعد، التزام جميع الدول الأعضاء بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية عند إحالة الحالات. وفي الوقت نفسه، ندرك أن المجلس قد حث في الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) جميع الدول على التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد علقت قضيتا سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي من قبل مكتب المدعية العامة في الوقت الحالي بسبب الطعون في مقبولية الدعوى التي قدمتها ليبيا. وندرك أن الطعن المقدم قيد التقييم القضائي الذي ستضطلع به المحكمة حصريا وفقا للمادة ١٧ من نظام روما الأساسي. وتحيط الأرجنتين علما برأي المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بعدم مقبولية دعوى السنوسي، وتدعو السلطات الليبية إلى الامتثال لقرارات المحكمة فيما يتعلق بمقبولية هاتين القضيتين.

وبالنظر إلى التحقيقات الجارية، فإننا نأمل أن يكون هناك تعاون في العمل بين مكتب المدعية العامة والسلطات الليبية فيما يتعلق بالجرائم الجنسانية التي يواصل المكتب جمع الأدلة بشأنها. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالجرائم التي قد تكون ارتكبتها قوات التمرد، فإننا نأمل أن يحقق مكتب المدعية

العامة في الادعاءات المتعلقة بالوفيات بين المدنيين وأعمال النهب وتدمير الممتلكات المدنية والتشريد القسري من قبل المليشيات في مصراتة.

وندرك أن ليبيا قد أبدت استعدادا تاما للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، كما اعترفت بذلك المدعية العامة نفسها. ونناشد ليبيا تزويد المحكمة بجميع المعلومات اللازمة للبت في طعون المقبولية. وتتفهم الأرجنتين تماما – شأنها شأن المدعية العامة – التحديات التي تواجه السلطات الليبية، وتثني على المحكمة الجنائية الدولية لاستعدادها لتقديم الدعم إلى الحكومة الليبية في جهودها الرامية إلى التصدي لأكبر عدد ممكن من الحالات.

وتعتقد الأرجنتين اعتقادا راسخا – استنادا إلى خبرتها السابقة – أنه يستحيل تحقيق السلام المستدام حين ترتكب الجرائم البشعة دون تحقيق العدالة. وعليه، وبالإضافة إلى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي ستركز بطبيعة الحال على أولئك الذين يبدو أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن تلك الجرائم، فإن من الضروري أن تضع الحكومة الليبية استراتيجية عالمية لمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في تلك الجرائم البشعة، علاوة على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

والمساءلة أمام القانون ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان، وهو ما يعني ثقافة تستند إلى الذاكرة الجماعية باعتبارها ضمانة لعدم تكرار الجرائم، هما وحدهما الكفيلان بالإسهام في تعزيز السلام وإنصاف الضحايا. ونظرا لاتساع نطاق الفظائع المرتكبة، تعتقد الأرجنتين أن وضع استراتيجية شاملة تكملها المحكمة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز المساءلة أمام المحاكم المحلية الليبية، فيما يتيح في الوقت نفسه للمحكمة الجنائية الدولية إمكانية النظر في القضايا التي لا يمكن للسلطات القضائية في ليبيا التصدي لها.

لقد تم بالفعل تناول بعض العناصر المتضمنة في بياني. لذلك، سأتكلم بإيجاز. وأود، لأغراض التسجيل، التعبير عن موقف تنادي به الأرجنتين وأرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو يتعلق بإحالات المجلس والحالة في ليبيا، والتي تستتبع التزاما بمتابعة هذه الإحالات. فالمجلس لا يمكن أن يكتفي بالإحاطة علما بالتقارير عن هذه المسألة. ويسرنا أن المجلس أعرب، في بيانه الرئاسي S/PRST/2013/2 عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، عن التزامه بمتابعة قراراته بشأن المحاكم المخصصة والمحكمة الجنائية الدولية. وبالمثل، تعرب الأرجنتين مجددا عن قلقها إزاء الحكم الذي ينص على أن الإحالاتين اللتين تمتا حتى الآن تستثنيان مواطني الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي من الولاية القضائية للمحكمة بخصوص القيام بأعمال أو الامتناع عن أعمال فيما يتصل ببعثات أنشأها المجلس أو أذن بها. ومن دواعي القلق أيضا مسألة تمويل النفقات الناجمة عن هذه الإحالات.

وفي كل الحالات وفي جميع التقارير، مثل التقرير الخامس الحالي للمدعية العامة، من المناسب إعادة التفكير في كيفية تعاون المجلس والأمم المتحدة بأسرها مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، وكما أشرنا وأكدنا، فإن الغرض من إنشاء المحكمة ومهمتها النبيلة وقيامها بعملها في ظل نظام متعدد الأطراف هو وضع حد للإفلات من العقاب وترسيخ سيادة القانون وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام الدائم بما يتماشى مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا ليس مجرد كلام يقوله هذا السفير – وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان – أو حتى بلدي، بل إنه أمر قد دعا إليه المجتمع الدولي في إعلان كمبالا وديباجته.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية. وقد أحطنا علما بتقريرها الخامس إلى مجلس الأمن. ونثني على عملها الشاق والتزامها القوي بنظام العدالة الجنائية.

إن باكستان ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي. وبالتالي، فإنها ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإننا ندرك حقوق والتزامات الدول الأعضاء في المحكمة.

يمثل تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا إنجازا كبيرا للشعب الليبي. وقد دخل البلد الآن المرحلة الهامة التمثلة في وضع دستور، وهو أمر في غاية الأهمية لينعم بمستقبل مزدهر ومستقر. ولا يمكن تحقيق النجاح في هذا المسعى إلا بدعم وتعاون جميع أصحاب المصلحة.

غير أن الأحداث الأخيرة في طرابلس تؤكد أن ليبيا لا تزال تواجه بعض التحديات الصعبة. ومن المحتمل أن تقوض أعمال كتائب الثوار التقدم المحرز حتى الآن. وندعو جميع الجماعات المسلحة في ليبيا إلى إلقاء أسلحتها والانخراط في العملية الديمقراطية والدخول في حوار لحل خلافاتها وإزالة مظالمها.

وقد قدمت ليبيا طعنا في مقبولية الدعوى ضد عبد الله السنوسي. وأكدت الحكومة الليبية أنها مستعدة لمحاكمته وقادرة على ذلك، وبالتالي، فإن لها أسبقية على المحكمة وفقا للطابع التكميلي لولايتها القضائية. وقد لاحظ تقرير المدعية العامة أن ليبيا تتصرف بما يتفق تماما مع نظام روما الأساسي بتقديم طعن في مقبولية الدعوى ضد سيف الإسلام وعبد الله السنوسي. ونأمل أن يتم النظر بصورة إيجابية في طلب السلطات الليبية محاكمة السنوسي وسيف الإسلام القذافي.

ونحن نفهم أن المحكمة الجنائية الدولية ترغب في مراقبة محاكمة هذين الشخصين إذا تم إجراؤها في ليبيا. وستتم المراقبة وفقا للترتيبات المتفق عليها بين المحكمة والحكومة الليبية. ومن شأن ذلك أن يعطي فرصة للحكومة الليبية لإثبات التزامها بإجراء محاكمات عادلة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة، فضلا عن التزامات ليبيا الدولية.

وقد أثنت المدعية العامة للمحكمة على التعاون الذي تبديه الحكومة الليبية. ونحن نهيب بالحكومة الليبية مواصلة عملها مع المحكمة وتقديم المعلومات اللازمة للنظر في تلك القضايا.

كما نشجع منظمة حلف شمال الأطلسي على التعاون الكامل مع المحكمة، وكذلك في الجهود التي تبذلها ليبيا على الصعيد الوطني للتحقيق في سقوط ضحايا من المدنيين خلال الصراع.

وبخصوص التحقيق في الجرائم الأخرى المزعومة التي ارتكبت في ليبيا، فإننا نؤكد على ضرورة إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة بغض النظر عن الطرف الذي ارتكب الجرائم.

وقد أثبت نظام العدالة الجنائية الدولية أن الآليات القضائية الوطنية يمكن أن تكون في نهاية المطاف أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة في التعامل مع هذه الجرائم. فلم تنجح المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى في التعامل إلا مع عدد قليل من القضايا. وبالنسبة للجزء الأكبر من القضايا، يُستحسن زيادة الاعتماد على النظم القضائية الوطنية.

وبالتالي، فإن تعزيز النظام القضائي الليبي ضروري للتصدي للجرائم التي وقعت في البلد. ويجب على الحكومة الليبية مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للتصدي لتلك الجرائم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل إلى ليبيا لتحقيق هذا الهدف.

وعلى المدى الطويل، فإن تشجيع المصالحة أمر ضروري لتعزيز الوحدة الوطنية ورأب الصدع الناجم عن الصراع. وتحقيق التوازن بين ضرورات العدالة والسلام يمثل دائما تحديا صعبا. ومن الأفضل تحقيقه من خلال الآليات والمؤسسات الوطنية.

في الختام، نؤكد دعم باكستان الكامل لرفاه وازدهار أبناء الشعب الليبي. ونتمنى لهم التوفيق في مسعاهم لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء المؤسسات.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية وأن أرحب بوجودها مجددا في مجلس الأمن اليوم. والولايات المتحدة تتطلع إلى مواصلة انخراطنا النشط مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعية العامة، بما يتفق مع قانوننا وسياستنا، لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا.

تواصل ليبيا إحراز تقدم في ظل أول حكومة منتخبة ديمقراطيا منذ أكثر من ٤٠ عاما. والشعب الليبي يمضي قدما ويرسم مستقبله، والولايات المتحدة تهنئه على ذلك.

ومن الواضح أن المستقبل يحمل في طياته تحديات صعبة، تشمل بناء توافق سياسي في الآراء وتعزيز الأمن وحماية حقوق الإنسان.

وليس ثمة شك في أن العدالة والمساءلة تبقيان مسألتين محوريتين لنجاح المرحلة الانتقالية في ليبيا وإحلال السلام الدائم في البلد. ولكن ليبيا ليست وحدها على ذلك المسار. إن الولايات المتحدة وآخرين في المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة شعب وحكومة ليبيا على إصلاح مؤسساتهما القضائية وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي.

إننا نرحب بالبيانات الواردة في تقرير المدعية العامة وإحاطتها الإعلامية اليوم بخصوص تعاون ليبيا، لا سيما في قضيتي عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي. وكما أشارت إلى ذلك المدعية العامة، فإن الإجراءات القضائية المتعلقة بالسنوسي والقذافي قد بلغت مراحل مهمة وسوف تستمر في جذب اهتمام كبير.

هذه لحظة مهمة لليبيا والمحكمة الجنائية الدولية على حد سواء. إننا نحث ليبيا على مواصلة التقيد بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك المترتبة عليها بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

علاوة على ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق جراء مزاعم الاغتصاب والعنف الجنسي، كما وثقت ذلك لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. ونعتقد أن المساءلة عن تلك الجرائم الخطيرة وغيرها، أمر بالغ الأهمية.

أيا كان الحكم الصادر في دعوى المقبولية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، ستكون ليبيا بحاجة إلى دعم هياكل وعمليات المساءلة الداخلية، لإنشاء نظام عدالة قوي ونزيه وذي مصداقية. يجب على الحكومة عدم التسامح مع الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن انتماءاتهم أو طابع جرائمهم، ويجب عليها العمل على ضمان تحقيق العدالة الانتقالية بما يتفق مع الالتزامات الدولية لليبيا في مجال حقوق الإنسان. إننا نحث ليبيا بشكل خاص، على وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تميط اللثام عن الانتهاكات الماضية، ومساءلة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية، وتحقيق العدالة للضحايا ومعالجة الأسباب الجذرية للإنتهاكات. ولن تعبر ليبيا أخيرا بنجاح فترتها الانتقالية، إلا إذا تصالحت مع ماضيها.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها وإحاطتها الإعلامية المفصلة. إن لكسمبرغ تؤيد تماما الأهداف التي حددتها المدعية العامة. ولا يمكننا أبدا المبالغة في أهمية احترام مبدأ المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. وتوجه تلك الأهداف العالمية عمل الأمم المتحدة وتقع في صميم اهتمامات المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أثني على المدعية العامة للتحقيقات التي أجراها مكتبها بشأن كل الوقائع والأدلة اللازمة للقيام بالمساءلة القانونية للجناة، وفقا لنظام روما الأساسي.

إننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في ليبيا، فيما يخص التحولين السياسي والديمقراطي، رغم أن التحديات لا تزال

قائمة بالتأكيد، لا سيما فيما يتعلق بالأمن. قرر مجلس الأمن من خلال اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ضرورة أن تتعاون السلطات الليبية تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية، والمدعية العامة وتوفر لهما كل المساعدة اللازمة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بزيارة النائب العام الليبي ومنسق المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، لاهاي في ١٩ نيسان/أبريل، بغية مناقشة التعاون وتنسيق الجهود للمضي قدما بالتحقيقات، طبقا لمبدأ التكامل. كما نثني على اعتزام المدعية العامة التي أعلنت عنه خلال هذا الصباح زيارة طرابلس في المستقبل القريب لتعميق ذلك التبادل. ونعتقد أنه من المهم للغاية بالنسبة للسلطات الليبية، مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وضرورة تمتع المدعية العامة بالدعم الذي تحتاجه من جميع الدول، بما في ذلك الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، دون شروط مسبقة أو فرض قيود.

إننا ننتظر باهتمام الحكم الذي ستصدره المحكمة فيما يتعلق بطعني المقبولية في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وسوف يتطلب ذلك الحكم تقييم النظام القانوني الليبي، من ناحية القدرة اللازمة على الاستجابة لتحديات مرحلة ما بعد الصراع التي تواجهه. ونحن على ثقة من أن المحكمة وتقييمها سيضمنان النظر في القضايا بتوافق تام مع المعايير الدولية. بغض النظر عن الحكم النهائي للمحكمة، ونتفق مع السيدة بنسودة بخصوص ضرورة أن يكون مكتب المدعية العامة على علم بجميع التدابير والقرارات التي اتخذتها السلطات الليبية بخصوص تلك الحالات.

ويساورنا القلق جراء التقارير، وخاصة تلك التي أعدتها لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا، فيما يتعلق بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم. إننا نشكر السيدة بنسودة على المعلومات التي قدمتها بشأن التحقيقات الجارية. ونصر على الحاجة إلى ضمان حماية ضحايا تلك الأعمال، من أجل منع أي خطر معاناة جديدة أو أعمال انتقامية محتملة.

فيما يتعلق بمزاعم الجرائم التي ارتكبتها قوات المتمردين، فإننا نتشاطر مخاوف مكتب المدعية العامة بشأن الحالة في تاورغاء، حيث يمكن أن تشكل أعمال العنف التي ارتكبتها ميليشيات مصراتة ضد السكان المدنيين، جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. إننا نشجب حقيقة أن الحالة الأمنية تجعل من المستحيل حاليا لمكتب المدعية العامة الوصول إلى تلك المناطق.

إن الانتقام، مثل ذلك المرتكب ضد المدنيين الذي أشار إليه تقرير المدعية العامة، أمر غير مقبول. كما يجب وقف الاعتقالات التعسفية والعنف المرتكب في مراكز الاعتقال والاختفاء القسري. ويجب مساءلة من اقترفوا ذلك. إننا نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب المدعية العامة تحقيقا لهذه الغاية. وندعو المدعية العامة ومكتبها إلى الاستمرار في التزامهما في هذا الخصوص، بالتعاون مع السلطات الليبية.

في الختام، على غرار السيدة بنسودة، نود أن نشجع السلطات الليبية على وضع ونشر وتنفيذ استراتيجية شاملة لإنهاء ارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب في ليبيا. ويجب أن تأخذ العملية التي أطلقها القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) مجراها. ويستدعي ذلك على حد سواء تعاون ليبيا الكامل مع مكتب المدعية العامة والدعم الكامل من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. يجب أن تقول العدالة كلمتها. ولا يمكن السكوت عن الإفلات من العقاب. ويجب تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في ليبيا إلى العدالة وإخضاعهم لمحاكمة عادلة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها وإحاطتها الإعلامية، وأكرر في هذا الصدد، دعمنا الكامل لها. ومن المفيد بشكل خاص أنه قد سبق هذه المناقشة، عقد حوار تفاعلي غير رسمي، مما سمح لنا بالتحضير لهذه الجلسة.

تسلط العناصر التي تناولتها المدعية العامة اليوم، الضوء على الحالة في ليبيا. إن هذا البلد يمر بمرحلة انتقالية بعد ٤٢ عاما من الديكتاتورية. ولا تزال أعمال العنف مستمرة، بما في ذلك ضد البعثات الدبلوماسية. ومع ذلك، فإن السلطات الليبية، بما في ذلك رئيس الوزراء علي زيدان، قد كرروا باستمرار التزامهم بالسعي إلى تحقيق الديمقراطية في البلاد، ويقف المجلس على أهبة الاستعداد لمساعدتهم.

إن ليبيا، رغم الصعوبات التي تواجهها، قد طلبت محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي بنفسها. وذلك خيار أتاحه نظام روما الأساسي. بل إنه شرف لهذا البلد الخارج من الصراع السعي إلى تحمل مسؤولياته.

إننا نرحب بخيار الحكومة الليبية الاستفادة من حقها في الطعن في مقبولية الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما يتفق تماما مع النظام الأساسي، وبالتالي بما يتفق تماما مع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما ذكرتنا المدعية العامة، طبقا للقانون فإن الحكم النهائي يرجع إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

وليس لدينا أدنى شك في أن ليبيا ستحترم ذلك القرار، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ووفاء ليبيا بواجباتها الدولية مؤشر رئيسي على التزامها بسيادة القانون. ومن ذلك المنظور، ينبغي ألا نتكلم عن التنافس بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية. فليبيا تترتب عليها واجبات بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وهي تمتثل لها، وذلك هو صلب الموضوع. ويشكل ذلك أيضا مثالا لبلدان أخرى، مثل السودان، الذي يرفض الانخراط في الإجراءات القضائية مع المحكمة، مما يتنافى مع قرارات المجلس.

كما أشارت المدعية العامة إلى أنها ستواصل تحقيقها في مزاعم الجرائم الجنسية التي اقترفها في ليبيا أفراد من حاشية القذافي، قد يتم العثور عليهم خارج ليبيا. ونؤكد لها دعمنا. فاستخدام الاغتصاب كسلاح للإرهاب وسلاح حرب جريمة يوليها المجلس اهتماما خاصا.

وفيما يتعلق بالمزاعم الأخرى، فإننا نؤيد المدعية العامة فيما تجريه من مناقشات مع الحكومة بشأن وضع استراتيجية شاملة لإنهاء الجرائم والإفلات من العقاب في ليبيا. وكما قالت السيدة بنسودة، يمكن للمجلس أن يقوم بدور في ذلك الصدد من خلال التشديد، في مداولاته وتوجيهاتها إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على مسألة أمن القضاة والمدعين العامين في ليبيا. وتلك مسألة تندرج بصورة كاملة في أي جهد لإصلاح المؤسسات القضائية المحلية.

إن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لا يزال مثالا على قدرة مجلس الأمن، والمجتمع الدولي عامة، على اتخاذ إجراء موحد وسريع. وبالنظر إلى الجرائم الشنيعة التي اقترفها المسؤولون الليبيون، قامت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بإدانة الفظائع المرتكبة. وكان القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يحيل الحالة في ليبيا إلى المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية، في قلب عملية تحديد الجناة مهما كانت رتبهم. وقد مكننا من إنقاذ العديد من الأرواح.

و اليوم، يجب علينا متابعة ذلك النهج. ويجب على المجلس توخي الحزم وتحسين تنظيم تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية عندما يحيل الحالات إليها.. وهذا أيضا درس من الدروس التي استخلصناها من المناقشة العامة بشأن التفاعل مع المحكمة الجنائية الدولية التي نُظمت في العام الماضي تحت إشراف غواتيمالا، ومن الحوار التفاعلي الذي أجريناه أمس. ويجب أن نكون على استعداد لنعالج بصورة أفضل وأسرع طلبات الدعم والتعاون التي تقدمها المحكمة معها. وأبسط وسيلة للقيام بذلك، بطبيعة الحال، ستكون هي مطالبة الخبراء بمعالجة هذه المسألة في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية. كما يجب علينا أن نكفل، في إطار لجان الجزاءات، الاستجابة لطلبات المحكمة للحصول على المعلومات.

إن العملية التي أطلقها القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ينبغي أن تتواصل إلى نهايتها. وذلك هو ما أعاد المجلس تأكيده

فعلا في قراراته ١٩٧٣ (٢٠١١)، ٢٠٠٩ (٢٠١١)، ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣). ويتطلب ذلك الأمر كامل التعاون من ليبيا مع مكتب المدعية العامة والدعم التام من المجلس. كما يتطلب مواصلة المشاورات من لدن الأمانة العامة والسيد طارق ميتري، رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مع المدعية العامة لكفالة إسهام البعثة في مكافحة الإفلات من العقاب ودعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن نكفل خلال الإحاطة الإعلامية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقديمها لوصف أمام المجلس لأوجه التآزر القائمة فيما يتعلق باحترام ولاية كل مؤسسة على حدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن بكلمة بصفتي ممثل توغو.

أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية المفيدة عن الحالة في ليبيا المعروضة على المحكمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١). كما أود أن أشكرها على ما قدمته من معلومات أمس خلال الحوار التفاعلي تمهيدا للإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم.

على الرغم من أن موقف توغو إزاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لم يتغير، فإننا نعتقد أن تلك المعلومات مكنتنا من تحسين فهم أنشطة مكتب المدعية العامة وما تواجهه من تحديات بشأن الحالة في ليبيافيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للمسألة، وهي: التعاون، ومقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، فصلا عن التحقيقات الجارية والجرائم المزعومة التي ارتكبتها مختلف الأطراف.

وفيما يتعلق بالتعاون، ترحب توغو باستئناف الاتصالات بين مكتب المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية بعد الانتخابات، وفي أعقاب تعيين النائب العام الجديد، عبد القادر رضوان، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وإذ نشجع المناقشات بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية، لكننا نعتقد أن هذه المناقشات لن تكون بناءة ومثمرة إلا إذا أيدت محاكمة مقترفي الجرائم المرتكبة سواء في ليبيا أو خارج البلد. ومما يشكل تحديا رئيسيا لتحقيق المصالحة في ليبيا، كفالة ألا تستهدف إجراءات المقاضاة، سواء التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية، طرفا واحدا فقط بل الأطراف كافة، حتى لا تترك الإنطباع بأن العدالة يقيمها المنتصرون فقط.

ويجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تكفل أن تعاونها مع السلطات الليبية يعالج أي آثار سلبية قد تترتب عن أي قانون للعفو بذريعة تعزيز أو حماية الثورة، أو أي قانون قد يستهدف حماية مقترفي الجرائم المرتكبة في إطار الثورة، لكنها تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي، نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بمسألة التكامل، فإن توغو تعتقد أن محاكمة امقترفي الجرائم وإصدار الأحكام عليهم مسؤولية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق السلطات الليبية. وبالتالي، تعتقد توغو أن قرار ليبيا المتعلق بالطعن في مقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام المحكمة الجنائية الدولية، بموجب نظام روما الأساسي، مثال جيد على التكامل الفعال. ويسعدنا أن هناك، وخلافا لقضية سيف الإسلام القذافي، أدلة على ما يبدو في قضية عبد الله السنوسي قد تؤكد أن الحكومة والمحكمة الجنائية الدولية تقومان بإجراءات المقاضاة بشأن القضية ذاتها.

غير أن المرجعية الوحيدة هنا هي قرار الدوائر المعنية. ولذلك السبب تنتظر توغو باهتمام كبير قرارات الدوائر المعنية لدى المحكمة فيما يتعلق بالقضيتين، آملة أن تعزز تلك القرارات مبدأ مراعاة الأصول القانونية والمصالحة الوطنية في ليبيا.

والواقع أن القرارات بشأن مقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي لن تشكل تقييما عاما للنظام القضائي الليبي. لكنها ستكون مؤشرا على قدرة النظام القضائي الوطني

على كفالة مراعاة الأصول القانونية، وإحقاق العدالة للضحايا، وحقوق الدفاع للجميع، فضلا عن حماية الشهود.

وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية، فإن توغو على اقتناع بأن الجرائم الجنسانية يجب ألا تمر بدون عقاب. ويسر توغو أن التقرير الخامس والتقرير الذي سبقه أكدا استمرار هذه التحقيقات. وتأمل توغو أن تنتهي هذه التحقيقات ويتم الشروع في محاكمة المجرمين.

وعلاوة على ذلك، يساور توغو القلق إزاء تواتر التقارير من لدن منظمات حقوق الإنسان عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، في شكل أعمال التعذيب أو سوء المعاملة، لا سيما بحق الأشخاص من أصول أفريقية، بسبب ارتباطهم المزعوم بنظام القذافي.

كما تعرب توغو عن قلقها إزاء الجرائم التي اركبتها القوات المتمردة في تاورغا، بالقرب من مصراطة، وتدعو السلطات الليبية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمساءلة مقترفي تلك الجرائم عن أفعالهم أمام المحاكم الوطنية، أو التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية.

وعليه، تحث توغو السلطات الليبية على وضع استراتيجية للجرائم السابقة، علاوة على استكشاف إمكانيات تحقيق العدالة الانتقالية لمعالجة الآثار المترتبة عن الأزمة والأحداث السياسية، بهدف تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في جميع أنحاء البلد. ونكرر في ذلك الصدد، دعوتنا إلى جميع شركاء ليبيا ألا يدخروا جهدا في مساعدة البلد على السير في الطريق المؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للحديث في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وأهنئكم على ترؤسكم للمجلس خلال هذا الشهر وأتمنى لكم ولوفدكم النجاح في هذه المهمة.

كما أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الشاملة حول عمل المحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بليبيا. لقد أوضحت السيدة المدعي العام العلاقة الممتازة التي تربط بين المحكمة ممثلة في مكتب المدعي العام والسلطات القضائية الليبية. ومن الواضح أن هذه العلاقة تقوم على التكامل والتعاون، وأن الطرفين يقودهما هدف مشترك هو تحقيق العدالة وعدم السماح بالإفلات من العقاب.

لا شك أن محادثات السيدة المدعي العام مع النائب العام الليبي التي أشارت إليها في إحاطتها، قد دفعت هذا التعاون إلى آفاق جديدة من خلال طرح أفكار جديدة يمكن أن تنقل علاقة التعاون بين الطرفين إلى شراكة حقيقية في إطار التكامل، وذلك من خلال اقتراح قيام مكتب المدعي العام بالتحقيق مع المتهمين بارتكاب جرائم حقيرة والموجودين خارج ليبيا.

تكلمت السيدة المدعي العام باستفاضة حول محاكمة سيف القذافي وعبد الله السنوسي والإجراءات المتعلقة بهما. وليس لديّ ما أضيفه على ما ذكرته، ولكنني أؤكد من جديد أن ظروف اعتقالهما تتفق تماما مع المعايير الدولية، وأن محاكمتهما ومحاكمة كل المسؤولين عن الجرائم الخطيرة أيضا ستكون في إطار الممارسات الدولية المتعارف عليها في القضاء العادل والنزيه، وأن كل الترتيبات التقنية قد اتخذت للبدء في المحاكمات عند انتهاء التحقيقات.

أريد أن أؤكد اليوم من جديد حرص ليبيا الكامل على قطع الصلة بممارسات النظام السابق وإصرارها على سيادة حكم القانون. وقد أكدت السلطات القضائية الليبية عزمها على إجراء محاكمات عادلة ونزيهة وشفافة لجميع المتهمين بارتكاب جرائم أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال

الثورة ضد الطاغية القذافي، وكذلك خلال فترة حكمه التي امتدت لاثنتين وأربعين عاما.

عندما نتحدث عن سيادة حكم القانون، فإننا نعني أنه لن يكون هناك أحد فوق القانون، ولن يتم العفو عن أي مرتكب للجرائم الخطيرة إلا بناء على ترتيب عام في إطار الاستراتيجية العامة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وبموافقة أولئك الذين وقع عليهم الضرر أو ذويهم، وبما يضمن تجاوز الماضي وإرساء السلم الاجتماعي.

أؤكد لكم أن ليبيا تنظر إلى المحكمة الجنائية الدولية على أنها شريك هام وضروري في هذه المرحلة لتحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب، وكذلك للمساعدة في بناء القدرات التقنية. وتأمل ليبيا أن تتعاون كل الدول مع السلطات القضائية الليبية، ومع المحكمة الجنائية الدولية في إجراء التحقيقات والمساعدة في تقديم المطلوبين للعدالة وعدم توفير الملاذ الآمن لهم أو التحجج بمبررات واهية لتأخير تسليمهم إلى السلطات القضائية الليبية، خاصة وأن تأخر مثول هؤلاء المطلوبين أمام العدالة يحرم السلطات القضائية الليبية من التحقق من بعض الأقوال التي وردت خلال التحقيقات مع متهمين آخرين، ومن ثمّ فهي تعيق الحصول على الحقائق وتحقيق العدالة.

لا يفوتني أن أشير هنا من جديد إلى أن الكثير من مسؤولي نظام القذافي المتهمين بارتكاب جرائم ما زالوا أحرارا يمارسون أعمالهم العادية وحتى مؤامراتهم ضد أمن ليبيا واستقرارها في دول أخرى خارج ليبيا. وأريد أن أذكر جميع الدول بأنها ملزمة بمقتضى الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) وكذلك قرارات مجلس الأمن في مجملها، والتزاماتها وفقا لنظام روما الأساسي بالتعاون بصورة وثيقة مع السلطات الليبية في جهودها للحد من الإفلات من العقاب.

وأنتهز هذه المناسبة لأؤكد أن عدم الاستجابة لطلبات التسليم المقدمة من السلطات القضائية الليبية للسلطات في تلك الدول التي تؤوي المتهمين سيُنظر إليه على أنه إعاقة للعدالة وعمل غير ودي وستكون له آثار سيئة على العلاقات بين ليبيا وهذه الدول في المستقبل.

أعرف أن كثيرين يتساءلون عن الأحداث الأخيرة التي وقعت في ليبيا والمتمثلة في محاصرة وزارتي العدل والخارجية والضغوط التي مورست على المؤتمر الوطني العام لإصدار قانون العزل السياسي. وهي تصرفات ناتجة عن التوقعات العالية وغير الواقعية لكثير من الشباب بعد انتهاء الدكتاتورية. وهي في الغالب تصرفات تنطلق من الرغبة في تحقيق مصالح شخصية بصورة عاجلة. وطبيعي من المتوقع في مثل هذا الوضع الذي تمر به البلاد أن نشهد على المسرح السياسي تجاوزات سياسية غير ناضجة ومنكافات حزبية تقودها في أغلب الأحيان طموحات شخصية وليست أيديولوجية ولكنها في الحالة الليبية كانت دائما في الإطار المعقول الذي قد يؤخر، بعض الشيء، مسيرة بناء الدولة إذا تكرر وأصبح ظاهرة ولكنه من المؤكد لا يقوض عملية التحول الديمقراطي.

والحكومة المؤقتة ليست في موقف ضعف للتعامل مع هذه التجاوزات ولكنها تدرك تماما حجم التحديات القائمة وتتصرف بحكمة حيال الاستفزازات التي تتعرض لها مؤسسات الدولة الناشئة. وهي عازمة على عدم استخدام القوة ضد هذه التجاوزات التي تقوم بها بعض المجموعات المسلحة المنضوية تحت سلطة وزارة الدفاع، والناتجة عن عدم معرفة أفراد هذه المجموعات بالقوانين العسكرية بسبب عدم خضوعهم للتدريب العسكري المعتاد.

إن الحكومة ملتزمة بتحاشي توجيه سلاح الليبيين ضد بعضهم بصورة مطلقة ولن تستخدم القوة المشروعة إلا في حالة الخروج الخطير على القانون والإصرار عليه والتهديد الواضح للأرواح أو إلحاق الأضرار الجسمية بممتلكات الدولة أو بممتلكات الدول الأجنبية ورعاياها. ومع ذلك، فالحكومة عازمة على إرساء حكم

القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتتطلع دائما إلى مساعدة المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة في إنجاز التحول الديمقراطي وإرساء قواعد دولة آمنة ومستقرة.

وأخيرا، أود أن ألفت الانتباه إلى أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا مرحلة حاسمة ومصيرية بالنسبة للشعب الليبي. وتواجه الحكومة المؤقتة عددا من التحديات المعقدة والمتداخلة التي تتطلب معالجة حكيمة ومتأنية، تراعي جميع الجوانب لكي تساهم في تحسين الأوضاع الأمنية وتخلق الظروف المناسبة لتحقيق العدالة وبناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة، وكذلك تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد والاستجابة لطموحات المواطنين. ولا شك أن تفهم هذا المجلس والمجتمع الدولي ومساعدته للحكومة في بناء القدرات سيساهم بشكل كبير في الانتقال السلمي إلى ديمقراطية مستقرة بطريقة سلسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة للرد على الملاحظات التي أثيرت والأسئلة التي طُرحت.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أريد أنا أيضا أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن لكلماتهم التشجيعية ودعمهم لمكتب المدعي العام ولعملنا.

على الرغم من أن المجلس لا يناقش الحالة في كينيا اليوم، أجد نفسي مضطرة لوضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لرواندا.

إن المحكمة الجنائية الدولية تحترم دائما المساواة في السيادة بين جميع الدول، وستظل تحترمها دائما. ومع ذلك، فإن المحكمة لن تتحاشى التحقيق مع أفراد بشأن أي جرائم مزعومة، بغض النظر عن مركزهم. واستنادا إلى بيان الممثل الدائم لرواندا، لا بد لي أن أفترض أن المعلومات الواردة في رسالة كينيا إلى المجلس لا أساس لها وغير صحيحة. بل هي محاولة ملتوية لتسييس الإجراءات القضائية للمحكمة. فالرسالة التي أشار إليها الممثل الدائم لرواندا لم تتم إحالتها إلينا. وبالتالي، فإننا نحتفظ بحقنا في الرد عليها بالتفصيل في الوقت المناسب. ونأمل في أن تتاح لنا هذه الفرصة بمجرد إحالتها إلينا.

وعلاوة على ذلك، فإن رئاسة المحكمة الجنائية الدولية هي المختصة بانتداب وإعادة انتداب القضاة في مختلف الدوائر، وفقا لمقتضيات العمل. وأنا أرفض أي تلميح إلى أن إعادة انتداب القاضية كريستين فان دن فينغارت كانت لها أي صلة بأساليب عمل مكتب المدعي العام أو المحكمة ككل، وأعتبره محاولة لا مبرر لها للانتقاص من عمل المحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة بنسودة على الإيضاح الذي قدمته.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.